مقدمة

المحررات

يضع عدالة – المركز القانوني لحقوق الأقليّة العربية في إسرائيل، بين أيديكم / ن، العدد الأول من مجلّة « مكان ». هذه المجلة التي ستصدر بشكل دوري وباللغات الثلاث: العربية والعبرية والانجليزية، ولدت من خلال الاعتراف بالقوّة المشتركة المجتمعة الكامنة في الأجهزة القضائية والتشريعية والتخطيطية لخلق حيّز يلبّي احتياجات مجموعات سكانية مختلفة. فهذه الأجهزة يمكنها أيضاً أن تخلق حيزاً يتعامى عن الفروقات الاجتماعية القائمة بين المجموعات المتنوّعة أو أن تصمم حيّزاً يضمن، وحتى يعزّز من، عضد السيطرة على الأقليات والمجموعات المستضعفة والتمييز ضدّها. وكتحصيل حاصل يمكن لهذه الأجهزة أن تخلق حيزاً يسيطر على المميّزات والسيرورات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية في منطقة ما.

ستتناول « مكان »، من وجهة نظر نقدية، مواضيع التخطيط والتطوير، القضاء وحقوق الانسان، خصوصاً لدى الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، من خلال التمعّن والتعلّم وتحليل تجارب أقليّات أخرى في العالم، ومجموعات سكانية مختلفة في إسرائيل. وتضع « مكان » نصب أعينها، من ضمن سائر الأهداف، تعميق الوعي الجماهيري والأكاديمي لمواضيع التخطيط والتطوير وحقوق الإنسان؛ الإسهام في فهم الهوّات القائمة في مواضيع التخطيط والتطوير بين مجموعات سكانية مختلفة؛ دفع مواضيع متعلقة بالبيئة وبالتنمية المستديمة؛ وبالطبع، التعلّم من التجارب الدولية في هذه المجالات. في ضوء هذا، تدعو محرّرتا « مكان » جمهور المُخطّطين والمخطّطات، والقانونيين والقانونيات والباحثين والباحثات في مجالات مختلفة إلى المساهمة من خلال إرسال مقالات جديدة إلى هيئة التحرير، لم تُنشر سابقًا، تنطوي على اهمية جماهيرية. كما نطلب إرسال هذه المقالات بعد نشر « دعوة للنشر » دوريّة، تصدر عن « مكان ».

تشمل المجلة مقالات أكاديمية تتناول مواضيع التخطيط والتطوير، القضاء وحقوق الإنسان. وتشمل ايضا تحليلات نقدية لممارسات التخطيط والتطوير العينيّة في إسرائيل، من خلال فحص أبحاث عن حالات نابعة من التجارب العملية لتنظيمات حقوق إنسان وتغيير اجتماعي. المجلة مفتوحة لعرض واستعراض مسائل تتعلّق بمجالات العيش الحيّزية والثقافية والاجتماعية الخاصة بالأقلية الفلسطينية في إسرائيل، إضافةً إلى مجموعات أخرى مغبونة على خلفية طبقية و / أو دينية و / أو طائفية، و / أو جندرية وغيرها.

سيتمحور كلّ عدد من « مكان » حول موضوع عينيّ. وسيتناول العدد الراهن مصطلح « الحقّ في المدينة » (The Right to the City)، الذي طوّره المفكّر الفرنسي هنري ليفيڤر (Lefebvre, 1991, 1996). حسب ليفيڤر فإنّ « الحق في المدينة » هو دعوة لإعادة بناء السياقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتعلّقة بالمدينة. ولأجل القيام بذلك، هناك حاجة لإعادة بناء موازين وعلاقات القوة التي تُعتبر مِدماكًا أساسيًا لخلق الحيّز المديني، عن طريق تحويل القوّة والسيطرة من رأس المال والدولة إلى السكان المدينيين (urban inhabitants).

وكما قال:

The right to the city is like a cry and a demand… it can only be formulated as a transformed and renewed right to the urban life. (Lefebvre, 1996, p. 158)

يتضمن مصطلح «الحقّ في المدينة» تفكيرًا متجدّدًا بشأن المضمون السياسي للمواطنة. ليفيڤر لا يعرّف الإنتماء إلى المجموعة السياسية بالمصطلحات وبالمفاهيم الخاصة بالمكانة المدنية الدستورية، بل يستند إلى التعريف الطبيعيّ للسكّان (inhabitants)، بمعنى: لكل الذي يقطنون المدينة الحق في المدينة. وعلى أساس هذا التعريف هناك عنصران مركزيان للحق في المدينة: (١) الحق في التخصيص (right to appropriation): حقّ السكان في استخدام الحيّز المديني وبلورته وتصميمه كما يطيب لهم؛ (٢) الحق في المشاركة (the right to participation): حقّ السكان في أخذ دور مركزي في اتخاذ القرارات المتعلّقة بخلق الحيز المديني الذي يعيشون فيه.

صحيح أنّ الحيز المديني في أيامنا مركّب من تشكيلة من المجموعات: مجموعات الأقليات، المجموعات الإثنية، السكان الأصليون، النساء، الرجال ومجموعات تنتمي إلى ثقافات مختلفة وإلى مكانة اقتصادية مختلفة، إلا أنه مُصمم ومُدار، في معظم الحالات، من قبل المجموعات المُتنفّذة. وتكون النتيجة: خلق حيّز يقوم على خدمة المصالح الخاصة بتلك المجموعات المُتنفذة ويُسهم في استمرار إقصاء مجموعات الأقليات والمجموعات الأخرى المستضعفة، التي هي في منأىً عن مركز اتخاذ القرارات وعن إمكانية التأثير على سيرورات إقرار السياسات المدينية، التي تؤثر على الحياة اليومية لسكان المدينة. من هنا، نبع مطلب إشراك المجموعات المختلفة في عملية خلق و/أو تغيير الحيّز المديني، ومراعاة احتياجاتها المختلفة، وتصميم المدينة بما يتلاءَم و«رغباتهم» (Harvey, 2003)، من ضمن سائر الأمور، سعيًا لتحقيق عدل اجتماعيّ. تصميم الحيّز المديني وإنتاجه هما سيرورتان يقوم فيهما الانسان بخلق وتغيير الحيّز، سويةً إلى جانب إعادة إنتاج «الأنا» الخاصّ به، أو إعادة إنتاج نفسه. فكما كتب هارفي (Harvey, 2003: p. 939):

The right to the city is not merely a right of access to what already exists, but a right to change it after our own heart's desire. We need to be sure we can live with our own creations […]. But the right to remake ourselves by creating a qualitatively different kind of urban sociality is one of the most precious of all human rights.

تتناول المقالات في الجزء الأوّل من هذا العدد «الحقّ في المدينة»، من خلال عرض واستعراض تجارب مجموعات مختلفة في الحيّز المديني في قسم من مدن إسرائيل وفي لندن. ويُستهلّ العدد بمقالة يوسف جبارين، «الحقّ في المدينة: أزمة شهاب الدين في الناصرة». يعاين جبارين في مقالته هذه مفهوم «الحقّ في المدينة» على المستوى النّظري، ويُظهر كيف تمسّ التركيبة المركزانيّة المؤسّساتية في إسرائيل بالحقّ في المدينة الخاصّ بالأقلية الفلسطينية. ولكن هذا المسّ لا يقتصر على الحق في المدينة الخاص بالأقلية، بل يتعدّاه إلى مواطني الدولة اليهود. فالمبنى القانوني والسياسي–الإثني في إسرائيل، والذي يحدّد توزيعة القوى وعلاقات هذه القوى بين السلطة المركزية والسلطة المحلية وبين مجموعة الأغلبية والأقليّة في الدولة، إلى جانب غياب تمثيل مطلق أو غياب تمثيل ملائم للأقليّة الفلسطينية في دائرة صنع القرار في مواضيع تطوير الحيّز، كل هذه تُبقي الأقليّة من دون أية إمكانيّة لتحقيق حقّها في الحيز، بما يشمل الحق في حيز مديني ملائم والمشاركة في إنتاج هذا الحيّز. إلى هذه العناصر والمركّبات المركزانية ينضاف عنصر بالغ الأهمية، وهو غياب جهاز تخطيطي يضمن إشراكًا حقيقيًا للجمهور في حلبة الإنتاج الحيّزيّ. وهكذا، يُظهر فحص قانون التخطيط والبناء للعام ١٩٦٥ وبوضوح، نهج المركزانية في اتخاذ القرارات حسبه، ويبرز غياب جهاز مُلزم يضمن

إشراك الجمهور منذ المراحل الأولى لبلورة أفكار التخطيط وأهدافه، وحتى تطبيقها. وختامًا، يعرض جبارين حالة بحثية خاصة بتخطيط «الميدان المركزي» في المدينة الفلسطينية الناصرة. واستنادًا إلى الإستطلاع الذي أجراه، يُوضّح جبارين كيف أدّت المركزانية في اتخاذ القرارات والغياب الكامل لإشراك الجمهور في عمليات تخطيط الميدان، إلى خلق نزاع بين مجموعات سكانية مختلفة في داخل المدينة، في صلبه التصميم على الحق في التخصيص في الحيّز المديني وحقّ الشراكة في عملية اتخاذ القرارات بهذا الشأن.

تتناول مقالة حاييم يعقوبي، «من حيّ المحطّة إلى «ناڤيه شالوم»: التخطيط، الاختلاف والحق في المدينة»، مسألة الحقّ في المدينة من خلال عرض مشروع تخطيطي كان مُخصّصًا للسكان الفلسطينيين في مدينة اللّد المختلطة. ويُفسّر يعقوبي الحق في المدينة على أنه منح حرية، على أنه حق في وجود هوية ونهج حياتي فردانييْن وجمعيّيْن، وعلى أنه حقّ في المشاركة في اتخاذ القرارات. وتتقصّى مقالة يعقوبي عملية إخلاء السكان الفلسطينيين من حي المحطّة إلى الحيّ الجديد المخطّط، «ناڤيه شالوم»، من وجهة نظر نقدية بشأن عملية تخطيط الحي الجديد، التي تعامت عن الاختلاف الثقافي بين السكّان الفلسطينيين، وعن الاختلاف بالنسبة لاحتياجاتهم. النتيجة النهائيّة كانت حيّزًا غريبًا، لا يتلاءَم واحتياجات السكّان الثقافية ونهج حياتهم. وقد اضطرّ هؤلاء، معتمدين على قواهم الذاتية، إلى تغيير النظام الهندسيّ المعماري وتحويل الحيّز الذي مُنح لهم إلى حيّز أكثر ودّية، يلبّي احتياجاتهم الاجتماعية والاقتصادية. ويدّعي يعقوبي أنّ مثل هذه النشاطات هي تعبير عن نضال أهل الحيّ من أجل الحقّ في المدينة ومن الأجل الاعتراف باختلافاتهم الثقافية.

في مقالتها «الحقّ في المدينة والحياة اليومية المجندرة»، تتطرّق توڤي فنستر إلى السياق الجندري في داخل الحيّز المدينيّ، وتتحدّى مفهوم «الحق في المدينة» من وجهة نظر جندرية، بادّعاء أنّ هذا المصطلح يفتقر إلى اهتمام كافٍ بعلاقات القوى البطريركية (الأبوية). وهي ترصد التجربة اليومية لنساء من القدس ومن لندن، ينتمين إلى مجموعات إثنيّة مختلفة، وانعكاس هذه التجربة مقارنة بالشعور بالراحة والانتماء والالتزام إلى المدينة التي يسكُنَّ فيها. تعكس روايات هؤلاء النساء المسّ بحقّهنّ في استخدام الحيّز والمشاركة في خلق حيّز يلائم احتياجاتهنّ اليوميّة، سواءً أكان ضمن الحيّز الخاصّ أم ضمن الحيّز العام. وتربط فنستر بين الحقّ في الحيّز العام في المدينة وبين الحقّ في الحيّزات الخاصة. ويتأثّر نوعا الحيّزات بالمبنى البطريركي والثقافي في المجموعات السكّانية المختلفة.

يضمّ القسم الثاني من هذا العدد حالات دراسية تخطيطية وقضائية تدلّل على سياسات خلق الحيّزات الإثنية المتجانسة في داخل دولة إسرائيل، أو بكلمات أخرى، تدلّل على الفصل الحيّزي بين اليهود والعرب. وتشكّل الحالات الدراسية المعروضة في هذا القسم أمثلة على الأدوات المختلفة لتطبيق سياسة الفصل، وهي ثمرة تطوير نظام الأراضي والتخطيط في إسرائيل.

كما ترد في هذا القسم مقاطع من التماس قدّمه مركز «عدالة» بتاريخ ١٣ / ١٠ / ٢٠٠٤، ضدّ دائرة أراضي إسرائيل، ووزير الماليّة وصندوق أراضي إسرائيل، في محاولة لتحدّي سياسة دائرة أراضي إسرائيل في توزيع أراضي صندوق أراضي إسرائيل، لليهود فقط. وترد في هذا القسم أيضًا مقاطع من ردّ صندوق أراضي إسرائيل على هذا الالتماس وعلى التماس آخر قدّم في نفس السياق.

المصادر

— Harvey, David. "The Right to the City." *International Journal of Urban and Regional Research 27*, no. 4 (2003): 939-941.
— Lefebvre, Henri. *The Production of Space*. Oxford: Blackwell, 1991.
— Lefebvre, Henri. *Writings on Cities*. Cambridge, MA: Blackwell, 1996.